

هل فرض ترامب لعقوبات على تركيا نعمة لبايدن؟



باعتبارها معادية للمسلمين. إن تصور وسائل الإعلام بايدن سياسيا ذا تفكير شامل وتقدمي، ولن تحظى اتهاماته بالإسلاموفوبيا باهتمام كبير. باختصار، من المرجح أن يدفع قرار ترامب بفرض عقوبات، في نفس اليوم الذي تُبثت الهيئة الناخبة الأميركية فوز جو بايدن، أردوغان إلى: أولاً، الابتعاد عن العداء تجاه إسرائيل. وثانياً التوقف عن التقرب من روسيا، وأخيراً تجنب تعطيل الناتو من الداخل.

بالطبع، يعتمد ذلك على مدى استعداد أردوغان لوضع احتياجات ومشاكل الشعب التركي فوق طموحاته في أن يكون اللاعب السياسي المهيمن في الشرق الأوسط الكبير والزعيم الإسلامي البارز في العالم.

ثانياً، سيكون لبايدن نفوذ أكبر مع أردوغان، إذا كان الرئيس التركي يرغب في رفع العقوبات. ليس هذا مؤكداً بأي حال من الأحوال، لأن أردوغان نجح في الانتخابات بتصوير نفسه وتركيا على أنها ضحيتان للقوى الغربية الشريرة. لكن، قد يبحث أردوغان بشكل مكثف عن تغييرات صغيرة لمساعدته على الخروج من مأزقه الاقتصادي، حيث تؤدي خسارة صادرات الأسلحة إلى عواقب أكبر وتزيد الضغط على الاقتصاد التركي الهش بالفعل.

ثالثاً، من خلال فرض عقوبات قبل تولي خليفته منصبه، صعب ترامب، الذي غالباً ما يصور على أنه كاره للإسلام في وسائل الإعلام، على أردوغان أن ينتقد إدارة بايدن القادمة

يكون هناك ثمن عندما يتكسر هذا التضامن. يبقى كل ما ورد خلفية للقضية الأكبر: ماذا سيفعل بايدن عندما يؤدي اليمين في 20 يناير؟ هل سيجعل ترامب جهود بايدن لإعادة أردوغان إلى عائلة الناتو والغرب أم صعبها؟ أولاً، قد يفرض العقوبات الآن، لن يواجه بايدن أي ضغط من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين، والعلاقات الخارجية بالمجلس روبرت مينيندينز، لتطبيق العقوبات، على الرغم من أنهم قد يطلبون توسيعها وتشديدها. ومن المؤكد أنه لن يواجه ضغوطاً من الكونغرس للتراجع عن فرض عقوبات قانون مكافحة

الرئيس التركي من لهجته المناهضة لإسرائيل. لكن، لم يبل ترامب على ما كان يتوقعه في هذا الحوار أو أي تبادل آخر مع أردوغان بشأن سوريا. يصعب تمييز أي مكاسب حقيقية مع تركيا تجاه هدف السياسة الأميركية المتمثل في تحسين العلاقات مع إسرائيل بالتزام الصمت أو دعم الإجراءات التركية في سوريا. ويبدو أن تركيا كلفت من مفعول العقوبات ولم تتكبد سوى القليل من الخسائر.

ومن زاوية أخرى، يؤدي رفض الولايات المتحدة اقتراح شراء تركيا لـ 100 طائرة مقاتلة من طراز أف - 35 إلى توفير مليارات الدولارات بالنسبة لها.

وبالإضافة إلى توفير الأموال، سيتم سحب القوات الجوية التركية التي يعتبرهم أردوغان جهات فاعلة رئيسية في محاولة الانقلاب في يوليو 2016 من الوصول إلى الأسلحة الجديدة عالية التقنية.

ومن جهة أخرى، سيلتقدان الحصول على التكنولوجيا الأميركية التي يفرضها قانون مكافحة الخصوم انتباه أردوغان نظراً إلى تأثيرها الكبير على صادرات الأسلحة التركية وسيكون الأمر بالتأكيد مهما لصناعة الدفاع التركية.

أما بالنسبة إلى مستشاري ترامب وحلفائه في مجلس الشيوخ، يتعارض فرض العقوبات مع فكرة أن ترامب يفض البصر بطريقة ما عن جهود بوتين لتقويض الناتو وأردوغان للتصرف بشكل مخالف لتضامن الحلف دون تداعيات. لن يتعامل الآخرون (من داخل التحالف العسكري وخارجه) مع الولايات المتحدة بجديّة إذا لم تفرض عقوبات على تركيا. إذا أراد الأعضاء أن تكون لتصرّيات الناتو حول الحاجة إلى العمل الجماعي والتضامن أي وزن، فلا بد أن

الذين أرادوا أن يفرض ترامب عقوبات لبعض الوقت، ولا سيما ليندسي غراهام وتوم كوتون، وبالتالي تحسين أفاقهم. فقد كان توحيد الحزب عاملاً صغيراً ساهم في إنهاء مقاومة ترامب لفرض العقوبات.

الآن، نحتاج إلى النظر في العلاقات الحديثة بين إسرائيل والعديد من الدول العربية ذات الأغلبية المسلمة، وكذلك الحرب في سوريا.

كان إنهاء عزلة إسرائيل الدبلوماسية مكوناً رئيسياً في سياسة ترامب الخارجية، وحقق تقدماً كبيراً نحو هدفه. في المقابل، حاولت إدارة ترامب إقناع تركيا ببناء علاقة أفضل مع إسرائيل.

لا يخلو هذا من المفارقات، فقد جاء هذا الإعلان في نفس اليوم الذي بُثت الهيئة الناخبة الأميركية فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية. ويعدّ قرار فرض العقوبات التي طال انتظارها نعمة للرئيس المنتخب بايدن.

لكن، لندرس خلفية القرار أولاً. يعتبر الرئيس دونالد ترامب نفسه صانع صفقات، ويتخذ القرارات من منظور المعاملات. فما الذي ربحه أو يأمل أن يجنيه بخضوعه للضغط في النهاية لفرض العقوبات؟

في السياسة الداخلية، ضغط كل من الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس، وخاصة في مجلس الشيوخ، على ترامب لفرض عقوبات قانون مكافحة خصوم أميركا على تركيا لشراؤها الأنظمة الروسية، وستؤدي تصرفات ترامب إلى إضعاف أي جهود يبذلها الديمقراطيون لتصوير الجمهوريين على أنهم متساهلون مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أو نظيره التركي رجب طيب أردوغان وتوحيد الجمهوريين.

سيكون الحزب الجمهوري أكثر قدرة على جمع الأموال من الرزماء



إدوارد جي ستانفورد
كاتب في موقع
أحوال تركية

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على مؤسسة الصناعات الدفاعية بالرئاسة التركية وفقاً لقانون مكافحة خصوم أميركا من خلال العقوبات لشراؤها نظام الصواريخ الروسي أس-400.

تشمل العقوبات حظراً على جميع تراخيص التصدير الأميركية وعلى مؤسسة الصناعات الدفاعية وتجميد الأصول وقيدو التأشيرات على رئيس المؤسسة إسماعيل دمير وموظفين آخرين.

لا يخلو هذا من المفارقات، فقد جاء هذا الإعلان في نفس اليوم الذي بُثت الهيئة الناخبة الأميركية فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية. ويعدّ قرار فرض العقوبات التي طال انتظارها نعمة للرئيس المنتخب بايدن.

لكن، لندرس خلفية القرار أولاً. يعتبر الرئيس دونالد ترامب نفسه صانع صفقات، ويتخذ القرارات من منظور المعاملات. فما الذي ربحه أو يأمل أن يجنيه بخضوعه للضغط في النهاية لفرض العقوبات؟

في السياسة الداخلية، ضغط كل من الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس، وخاصة في مجلس الشيوخ، على ترامب لفرض عقوبات قانون مكافحة خصوم أميركا على تركيا لشراؤها الأنظمة الروسية، وستؤدي تصرفات ترامب إلى إضعاف أي جهود يبذلها الديمقراطيون لتصوير الجمهوريين على أنهم متساهلون مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أو نظيره التركي رجب طيب أردوغان وتوحيد الجمهوريين.

سيكون الحزب الجمهوري أكثر قدرة على جمع الأموال من الرزماء

تحولات في مفهوم الأمن الخليجي

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدباجي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

تركت تجربة العراق المريرة أثرها على المزاج الأميركي، إضافة إلى عدد من العوامل الاقتصادية، وبدات واشنطن تميل إلى الانسحاب المتدرج من المنطقة؛ فهي قطعاً لم تعد مستعدة للتورط بشكل واسع في القضايا الأمنية والإستراتيجية فيها، وقد ظهر ذلك بوضوح في عدد من المواقف والأحداث خلال العقد الماضي.

كان الربيع العربي بمثابة الانكشاف الأمني الأكثر حدة، بعد أن شكّل الإنهيار المدوّي لبضع دول عربية ودخولها في نفق الجهول، فرصة ملخّة لمراجعة واقع الحال، وإعادة تعريف مفهوم الأمن وعوامله في المنطقة والخليج العربي، ومن نتائج بلورة تكتل أممي إقليمي، ربما تلعب فيه إسرائيل دوراً ما، وكان موشيه باتيل، الذي يرأس منظمة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية التابعة لوزارة الدفاع قد قال قبل أسبوع، إن إسرائيل قد تكون منفتحة على التعاون المستقبلي بشأن الدفاع الصاروخي مع دول الخليج العربية التي تشاركها مخاوفها بشأن إيران.

رغم أن هذا السيناريو لا يحظى بإجماع كامل. وقد أبدت الرياض، أهم دول الخليج والعالم العربي، تحفظاتها على التقارب "السهل" مع تل أبيب، من واقع تصورها بأن حلحلة القضية الفلسطينية ومنح شعبها حقوقه الشرعية من أهم عوامل استقرار المنطقة وخفض درجات توترها.

لكن مجموعة من المخاطر الراهنة قد تدفع إلى تبني وجهات نظر جريئة كانت سابقاً في عرف المستحيل. الآن ينبغي تطوير مقاربة خليجية عربية متماسكة للمنظور الأمني، لا تتساهل مع تصرفات فردية توفر مناخاً سهلاً للاختراق.

لضمان ذلك ينبغي العمل وفق إستراتيجية جماعية، مع مراعاة الرغبات الفردية التي لا تخل بمصالح المجموعة، واحتواء النزعات الفردية لحب الظهور والتأثير، خاصة إن تراقف ذلك مع المكاشفة والمصارحة ومع مشاركة شعبية تؤمن بقيمة التعاون وتنبذ تشطي السياسات وتبين خطر الخروج عن السياق والغوص بوهج طموحات ذاتية.

كل من سوريا ولبنان موسعة رقعة استباحتها، فيما حاولت الحصول على موطن قدم مريح لها في اليمن، لتستكمل بذلك طوقها التهديدي. حرب استعادة الشرعية التي خاضتها السعودية وحلفاؤها قطعت الطريق على هذا المشروع، وحجّمت من قدرة ميليشيا الحوثي على بسط سيطرتها الكاملة والراسخة على الأراضي اليمنية. ولا يزال تحالف دعم الشرعية يحاول إصلاح عقود من الأخطاء السياسية التي ارتكبتها السلطة اليمنية المتعاقبة في إضعاف البلاد وإنهائها شععبها.

وسرعان ما انضم إلى الوجود الإيراني المهدد لاستقرار دول الخليج، الضيف التركي الثقيل، بعد أن فتحت له الدوحة أبوابها، ومكنته من نشر جنوده على حافة الخليج العربي، وشجّعت للتدخل في الواقع الخليجي والتأثير على الظهير المصري، ومغازلة مياه البحر الأحمر، لكنه غرق وسط توسعه الهستيري في بؤر متفرقة من جغرافيا الفوضى، وتقلب أنقرة اليوم في جميع أحلامها المتضخمة.

غيّرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر مزاج النخب الأميركية تجاه المنطقة، واندفعت واشنطن إلى غزو العراق، وتسيب غياب مشروع واقعي للخروج بالبلاد من حالة الإنهيار إلى الإعمار، في استثمار إيران حالة العجز وربما التواطؤ الأميركي.

كان الربيع العربي بمثابة الانكشاف الأمني الأكثر حدة بعد أن شكّل الانهيار المدوّي لبضع دول عربية ضرورة ملخّة لمراجعة واقع الحال وإعادة تعريف مفهوم الأمن وعوامله في المنطقة

واستطاعت طهران تحقيق تموضع إستراتيجي لها في العراق، مكّنها من الضغط على دول الخليج العربي وتهديدها من خلال الأراضي العراقية، واتجهت بعد ذلك إلى

إن بلاده ملتزمة بتعزيز الأمن الخليجي ضمن مجلس تعاون أكثر تكاملاً، وتكريس إطار تعاوني قوي لدول الخليج العربية كما يراه لها.

الأمر الذي جدد التأكيد عليه رئيس وزراء الكويت الشيخ صباح خالد الحمد الصباح بأن "أمن دول مجلس التعاون الخليجي كل لا يتجزأ"، في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة، وقال "تشهد مرحلة هامة تتطلب تعاوناً وتحملًا للمسؤولية".

منذ حرب تحرير الكويت التي شهدت دوراً تقليدياً لمصر في الوقوف إلى جانب الخليج في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك الذي استمر في علاقة مثالية من خلال الالتزام بمقاربة أمنية وسياسية مع دول الخليج لا يخلو منها الخلاف، دون المساس بجوهر التنسيق على المستوى الأعلى في طبيعة العلاقة. وكذلك هو الحال مع زيادة منسوب الدور الأميركي في المنطقة، إذ مثلت حرب تحرير الكويت أفضل أشكال التفاهم والتعاقد السياسي، وتطابق وجهات النظر في بلورة مفهوم المخاطر والتعامل معها، لكن الكثير من المياه كانت تجري تحت سطح هذه العلاقة.



عمر علي البديوي
صحافي سعودي

تفرض الأحداث الأمنية المتفرقة التي تقع في الخليج العربي، ضمن مياحه ويابسته، والتبدلات الإستراتيجية التي تضطرب في محيطه الإقليمي، والمعادلات الحرجة التي تتشكل على المستوى الدولي من تحور مستمر لما كان مستقرًا وثابتًا، اتخاذ موقف نظري وعملي يواكب المخاطر المحتملة ويراعي الظروف المتغيرة.

وقع الأحداث المتفرقة في مياه الخليج والبحر الأحمر والمضائق والحرانق الضخمة في ميناء كينارك الإيراني المطل على بحر عُمان، والألغام البحرية في اليمن، واعتراض كميات السلاح المتجهة إلى الكويت، شكلت إشارات لا تهدأ محذرة من سخونة الأجواء في المنطقة، وضرورة احتواء حالة التوتر فيها، عبر إيجاد حلول للتفاهات المتعترّة بين دول وعواصم المنطقة، باستعادة الثقة بينها والتوقف عن مغازلة أحلام المشاريع التوسعية غير المنطقية، قبل أن تتبلّغ حرب مفتوحة لا تبقى ولا تذر، تورّد دول المنطقة في مزلق الخراب، وتعيد مستويات التنمية، التي تتمتع بها دول الخليج العربي خاصة، إلى نقطة الصفر.

ترافقت هذه الأحداث مع مجموعة من التصريحات المترامنة لأطراف تعتبر معيّنة باستقرار المنطقة وتثبيت أمنها وتجنّبها مخاطر الانزلاق في الجهول، فقد شدّد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي على التزام مصر بموقفها الثابت تجاه أمن الخليج، بوصفها امتداداً للأمن القومي المصري، ورفض أي ممارسات تسعى إلى زعزعة استقراره، أثناء لقائه الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي في القاهرة، حيث تناولوا عدداً من ملفات المنطقة، وأبرزها أمن البحر الأحمر والأوضاع في سوريا واليمن وليبيا والقضية الفلسطينية.

من جهته وخلال مشاركته في منتدى "حوار المنامة" في نسخته 16 قال وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان،

